

مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

العدد الرابع محرّم - ربيع الأول ١٤٢٤ هـ - مارس - مايو ٢٠٠٣ م



- مساجد الفتح (المساجد السبعة) وصلاة النبي ﷺ فيها
- المكتبات الوقفية بالمدينة المنورة في العهد العثماني
- مخطوطات المدينة المنورة في الخزانة الهاشمية الخاصة
- البنية العمرانية للمدينة المنورة قبل الإسلام
- التفقه في الدين والاندماج في أمة الإسلام
- عند القبائل المجاورة للمدينة المنورة



تقرير عن : التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية

د. محمد حسين يوسف عوض

قسم التخطيط الحضري والإقليمي بكلية العمارة
والتخطيط بجامعة الملك فيصل

مقدمة

يعد التخطيط أحد أهم أساليب تحقيق أهداف التطور والنمو والرقى للأمام والشعوب. وتعد أجهزة التخطيط الأداة التي تقوم على تحقيق الأهداف العامة والغايات الخاصة برسم السياسات والخطط وترجمتها لمشاريع وبرامج تنموية. خطت المملكة العربية السعودية خطوات سريعة وكبيرة وجبارة في مجال التخطيط، يشهد بها التاريخ للأجيال القادمة. فمن خلال إنجازات ستة خطط خمسية شاملة ١٣٩٠هـ - ١٤٢٠هـ شهدت المملكة تطوراً ملموساً في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرائية، مناظرة بذلك مثيلاتها من دول العالم. وحظيت أجهزة التخطيط وإدارته باهتمام كبير لكافة مستوياته. وتكونت خلال العقود الثلاثة السابقة الإدارات والهيئات والوزارات المتخصصة من بينها وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة التخطيط. وتعد هاتان الوزارتان من أهم وزارات جهاز التخطيط لارتباطهما الوثيق ودورهما الكبير والفاعل والملموس في هذا المجال، حيث تجمع بين مجالات خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في عمليات التنمية العمرانية المحلية الحضرية والإقليمية والوطنية. واستكمالاً لمسيرة التطور الاقتصادي والعمرائي والاجتماعي الذي تشهده المملكة حالياً، ولتحقيق الغايات والأهداف التنموية الطموحة، صدرت الأوامر السامية بنظام الحكم ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق في المملكة مكتملة ومتوجة مسيرة التطور التنظيمي والإداري، التي تنعكس على تطور نظام التخطيط للمملكة العربية السعودية. وتهدف هذه الأنظمة إلى «رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في مناطق المملكة، والمحافظة على الأمن

التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية ٢٤٣

والنظام، وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم، في إطار الشريعة الإسلامية
المادة-١.

وتنص الأنظمة في جوهرها على أمرين مهمين ومكملين لبعضهما. الأول هو
التنظيم الإداري للتخطيط في المملكة العربية السعودية. والثاني هو دور كل من
مجالس الوزراء، والشورى، المناطق في عملية التخطيط. وتهدف وتسعى في
مجملها إلى العمل الجماعي المتسق على تنمية وتطوير المملكة ومناطقها ومدنها
وقراها وهجرها اجتماعياً، وعمرانياً، واقتصادياً (المادة ١٩ - ٢٤ من نظام
مجلس الوزراء الموقر)؛ و (المادة ٧، د، هـ، والمادة ٢٣ - ٢٤، من نظام المناطق).
تعطي هذه الأنظمة صيغة جديدة لأجهزة التخطيط بمستوياتها الثلاثة (الوطني،
والإقليمي، والمحلي)، ولذا تشهد المملكة اليوم تطوراً جديداً في مجال التخطيط.
وعملية التخطيط في هذا الإطار الإداري المتعدد المستويات تحتاج إلى أمرين
مهمين جداً الأول التنسيق (الأفقي والرأسي) بين الإدارات والأجهزة ذات العلاقة
بالتخطيط، والثاني التكامل بين أعمال تلك الجهات في إعداد وإنجاز الخطط
والبرامج، والمشاريع لتفادي التكرار، والازدواجية.

ولأهمية عملية التنسيق الأفقي والرأسي، والتكامل في عملية الخطط
وتنفيذها بين الجهات الإدارية ذات العلاقة بالتخطيط على اختلاف مستوياتها،
تتضح ضرورة وضع هيكل لنظام التخطيط الإداري والتنظيمي، مبني على المهام
المختلفة لكل جهة، وكل مستوى. يهدف البحث بصفة عامة إلى اقتراح تصور
عام للهيكل التنظيمي الإداري للتخطيط بالمملكة العربية السعودية على ضوء
الأنظمة الإدارية. أخذاً في الاعتبار المستويات الإدارية الوطنية، والإقليمية،
والمحلية مع التركيز على الترابط الوظيفي الأفقي والرأسي بين هذه المستويات،
وبصفة خاصة على الدور الإقليمي (المناطق) للتخطيط في المملكة على ضوء
النظم الإدارية الجديدة .

يتكون البحث من ثلاثة أجزاء رئيسية. يناقش الجزء الأول التطور الإداري
لأجهزة التخطيط بالمملكة، وبصفة خاصة وزارة الشؤون البلدية والقروية، التي
تجمع بين التنمية والتطوير المكاني العمراني وتطوير البنية التحتية، ووزارة

التخطيط التي تجمع بين التطوير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بجميع خطط التنمية القطاعية الإقليمية، والمحلية المكانية. ولا ينفي اختيار الوزارتين عملية التخطيط عن بقية الوزارات والأجهزة الأخرى، بل يؤكد دور الوزارات في تنمية قطاعاتها وارتباطها الأكيد بالوزارتين حيث تجتمع كافة الخطط والبرامج والمشاريع العمرانية والقطاعية تحت مظلتيهما. ويناقش الجزء الثاني نظام التخطيط الحالي من واقع الخطط الخمسية. ويستقرئ الجزء الثالث أدوار أجهزة التخطيط على المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي من الأنظمة الإدارية الجديدة، ثم يقترح هيكل تنظيمي للتخطيط مبني على تلك الأنظمة، مبيناً إيجابيات النظام في تحقيق التنسيق، والتكامل، والتدرج الوظيفي الرأسي والأفقي بين كافة الإدارات والمستويات في هذا الجهاز المتعدد المستويات.

١- التطور الإداري لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية

أخذ التخطيط في المملكة اتجاهين متوازيين ومكملين لبعضهما هما المجال العمراني والمجال الاقتصادي والاجتماعي. ورغم أن كل من هذين الاتجاهين مكمل للآخر من عدة جوانب، ويعتمد كل منهما اعتماداً وثيقاً على الآخر، فقد نشأة جهة إدارية متخصصة ومستقلة لكل منهما. هذه الجهات هي وزارة الشؤون البلدية والقروية، والتي تهتم بالتخطيط والنمو العمراني لجميع مدن وقرى المملكة بحد سواء، وتنمية التجهيزات الأساسية والخدمات العامة عن طريق المخططات التنفيذية، والهيكلية كما تهتم أيضاً بصيانة المدن، ونظافتها، والصحة العامة للبيئة العمرانية بها. والجهة الثانية هي وزارة التخطيط والتي تهتم بجوانب التخطيط الاقتصادي، والتموي، والاجتماعي عن طريق خطط التنمية الوطنية الشاملة والتي تم إنجاز ستة منها بحمد الله وتوفيقه. وتطور الجهاز الإداري لكلا الجهتين بتطور المملكة اجتماعياً، وإدارياً، واقتصادياً، وعمرانياً حيث كانت بداية كل منهما بسيطة ذات مهام ووظائف محدودة، إلى أن أصبحت وزارة كما هو موضح بالجدول رقم (١).

وأسهمت الخطط الخمسية الشاملة التي تعدها وزارة التخطيط في تطور المشاريع والبرامج العمرانية والاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها

التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية ٢٤٥

الوزارات حسب تخصصاتها في التنمية الشاملة. كما أسهمت وزارة الشؤون البلدية والقروية بإعداد دراسات وبرامج ومشروعات في صيغة مخططات عمرانية وشاملة تنفيذية للعديد من المدن بلغ عددها أكثر من ١٧٠ مخطط تنفيذي، وهيكلية، وعمرانية التي تعتبر نواة للتنمية المحلية الإقليمية، وتطورت تبعاً لذلك وسائل النقل، والطرق، والخدمات والمرافق العامة في المدن، وارتفع مستوى أداء كل منها.

الجدول رقم (١) التطور الإداري لجهاز التخطيط بالمملكة العربية السعودية.

السنة	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة التخطيط
١٩٢٦م	التعاليم الأساسية	
١٩٢٧م	نظام دائرة البلديات	
١٩٣٢م	نظام مجالس الوكلاء في وزارة الداخلية	
١٩٣٣م	نظام دائرة البلديات، وإدارة المشاريع	
١٩٣٦م	النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات	
١٩٥٧م		الموافق ١٤ / ٥ / ١٣٧٨هـ لجنة التنمية الاقتصادية
١٩٥٧م		الموافق ٢١ / ١٠ / ١٣٧٨هـ لجنة المعونة الفنية
١٩٥٨م	إدارة البلديات في وزارة الداخلية	
١٩٦٠م		الموافق ١٧ / ٧ / ١٣٨٠هـ المجلس الأعلى للتخطيط
١٩٦٢م	وكالة وزارة الداخلية لشؤون البلديات	
١٩٦٤م		الموافق ١٧ / ٩ / ١٣٨٤هـ الهيئة المركزية للتخطيط
١٩٧٥م	وزارة الشؤون البلدية والقروية	الموافق وزارة التخطيط

١-١ مراحل تطور الجهاز الإداري للتخطيط في المملكة

يمكن تصنيف التطور الإداري لجهاز التخطيط في المملكة العربية السعودية إلى أربعة مراحل وهي مرحلة التنظيمات الأساسية، ومرحلة تشكيل الهيكل الإداري، مرحلة تطور الهيكل الإداري، ومرحلة النمو والتطور والتقدم. يناقش الجزء التالي من البحث هذه التطورات ومميزات كل مرحلة من المراحل، والتطورات التي نشأت على الهيكل الإداري والتنظيمي للتخطيط في المملكة العربية السعودية.

١-١-١ مرحلة التنظيمات الأساسية

اهتمت المملكة العربية السعودية منذ حداقتها بالتخطيط بشتى مجالاته، وكذلك بالإدارات المتخصصة للقيام بإعماله. ويتضح هذا الإهتمام من البدايات البسيطة التي صاحبت الموارد المادية المحدودة، منذ أن أرسى مؤسس وقائد نهضة هذه البلاد جلالة الملك عبدالعزيز (يرحمه الله) دعائم الحكم والتنظيم والإدارة والتطوير والتنمية. حيث كان هناك خمس بلديات في المملكة العربية السعودية جميعها في الحجاز (مكة - المدينة المنورة - جدة - ينبع - والوجه). وفي عام ١٣٤٥هـ الموافق ١٩٢٦م أصدرت التعليمات الأساسية بموجب الرسوم الملكي المؤرخ ١٣٤٥/٢/٢١هـ ونشرته صحيفة أم القرى العدد (٩٠) والعدد (٩١) بتاريخ ١٣٤٥/٢/٢٥هـ ، ١٣٤٥/٣/٣هـ على التوالي. وتضمن النظام تسعة أقسام اختص كل منها بموضوع رئيسي (المطيري، رزق، محمد، ١٤١٠هـ).

وفي عام ١٩٣٢ أصدر نظام مجالس الوكلاء. تنص المادة (١٧) من هذا النظام على أن جميع البلديات في المنطقة الغربية تتبع نظاماً إلى وزارة الداخلية والأخرى تتبع إشراف أمراء المناطق. وفي ذلك الوقت كان هناك قسم واحد فقط في الوزارة يسمى (دائرة المشاريع) التي اهتمت بالشئون الاجتماعية. وبعدها بسنة أصدر نظام دائرة البلدية وفي عام ١٩٣٣ أسست بلدية الرياض تبعها خمس بلديات أخرى في ضبي - القطيف - الطائف - الأحساء - وجيزان (الصبان ١٩٩٠م). وفي عام ١٣٥٧هـ / ١٩٣٦م (أصدر النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات) والذي يعتبر حجر الأساس في تاريخ البلديات في المملكة، احتوى هذا

التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية ٢٤٧

النظام على (١٦) فصلاً مفصلة في ٨٣ مادة (الصبان ١٩٩٠م). كل من هذه الأنظمة مثل خطوة جديدة ونقطة تحول تاريخية للتخطيط وإدارته من الناحية العمرانية. حيث كان الاهتمام الأكبر مُنصباً على تطوير إدارة المدن العمرانية، إضافةً إلى تطوير وتنظيم أعمال البلديات في ذلك الوقت (الصبان، ١٩٩٠م). ويلاحظ في هذه الفترة التركيز على النواحي البلدية والعمرانية والتنظيمية، حيث أنه لم تتضح المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

٢-١-١ مرحلة تشكيل الهيكل الإداري

تميزت هذه المرحلة ببداية تكوينات إدارية متخصصة للمجال العمراني للمدن وأخرى للاجتماعي الاقتصادي. فشمّل الاهتمام بالنواحي العمرانية للمدن استمرار الوضع السابق للبلديات حيث تتبع البلديات في المنطقة الغربية لوزارة الداخلية، والبلديات في المناطق الأخرى لأمرأ المناطق حتى عام ١٩٦٠م. وعندما انتقلت وزارة الداخلية إلى العاصمة الجديدة الرياض أصبحت جميع البلديات في المملكة تتبع إدارياً لقسم إدارة البلديات في الوزارة. حيث عمل هذا القسم منذ إنشائه ١٩٥٨م على الضبط، والإشراف، وتقديم الخدمات الإدارية، والمالية، والفنية لجميع البلديات. وفي عام ١٩٦٢هـ أقر مجلس الوزراء الموقر اقتراح وزير الداخلية لإنشاء جهاز مركزي مستقل تابع للوزارة للتعامل مع البلديات. سُمي هذا الجهاز باسم وكالة وزارة الداخلية للشؤون البلدية ويعتبر تكوين هذه الوكالة نقطة التطور الثانية في تاريخ البلديات في المملكة العربية السعودية. وكان هذا التطور نتيجة لتوسع الخدمات التي تقدمها البلديات، وإنشاء بلديات جديدة، والرغبة في توفير خدمات أفضل وأكثر، والتطور الذي تشهده البلاد، إضافة إلى زيادة الدخل العام. واشتملت على عدة أقسام إدارية هي المحاسبة، والموظفين، والإحصاء، وإدارة الأراضي، كما شملت الإدارة الفنية، والإدارة الفنية بالرياض، وإدارة التخطيط بالرياض وإدارة التخطيط بجدة. ثم تكونت أربعة إدارات إقليمية في كل من المنطقة الشرقية، والوسطى، والغربية، والجنوبية حيث كانت تعمل كوسائط للمعونة الفنية (الصبان، ١٩٩٠م).

وبدأ الاهتمام بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية بصدور قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٢٥ وتاريخ ١٤/٥/١٣٧٦هـ بإنشاء لجنة التنمية الاقتصادية لتحديد إنتاجية المشروعات القائمة، وأهم المشروعات المطلوبة وحجم احتياجاتها المالية. وتلاها مباشرة إنشاء لجنة المعونة الفنية بالقرار رقم ١٣٥ وتاريخ ١٣٧٨هـ واقترحت أن تعمل المملكة على ضمان الاستقرار الاقتصادي وأن تبدأ برامج تنمية متواضعة تزيد تدريجياً، مع الاستثمار في المشروعات. وبعد ذلك بعامين تقريباً صدر المرسوم الملكي بتأسيس المجلس الأعلى للتخطيط (Planning Board) بالقرار رقم ٥٠ وتاريخ ١٧/٧/١٣٨٠هـ الموافق ١٩٦٠م وقد عمل المجلس لمدة أربع سنوات بأعمال مختلفة قبل أن يصبح هيئة مركزية مسئولة عن التخطيط. وتطور المجلس الأعلى للتخطيط ليصبح الهيئة المركزي للتخطيط بالمرسوم الملكي رقم ١٩ في ١٧/٩/١٣٨٤هـ الموافق ١٩٦٤م (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ٥٣-٥٤). وكان أهم أدوار المجلس وضع التصور العام للخطط التنموية طويلة المدى بالتنسيق والتعاون والتشاور مع الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى. كما نصت المادة (٤) من القرار نفسه على مهام ووظائف المجلس منها إعداد تقرير اقتصادي دوري للمملكة وفرص النمو والتطور المتوقعة، إعداد خطط للتنمية الاقتصادية يتم إقرارها من مجلس الوزراء الموقر قبل وضعها موضع التنفيذ، تقديم التكاليف اللازمة لتنفيذ خطط التنمية التي أقرها مجلس الوزراء، إجراء الدراسات الاقتصادية المطلوبة لكل مشروع، وتقديم توصياتها بشأنه، مساعدة الوزراء والوكالات المستقلة في شؤون التخطيط، تقديم المشورة الفنية في الأمور التي يكلفها بها الملك المفدى (الرئاسة، العامة لمجلس الوزراء، ١١-١٢/٩/١٣٨٤هـ، في الفارسي، ١٩٧٨م، ٧٣). وشاركت مجموعة ستانفورد للأبحاث كهيئة استشارية للهيئة المركزية للتخطيط، وبدأت أعمالها منذ عام ١٩٦٧م وكان لها وضع خاص حيث إنها لم تعمل كوحدة مستقلة، بل كانت جزءاً من الهيئة المركزية للتخطيط، تحال لها الأعمال وتكلف بإعداد الدراسات وتقديم المشورة في الأمور التي تطرحها الهيئة. بمعنى آخر أن الهيئة كانت هي الجهة التي تأخذ على عاتقها الخطوة الأولى لمعرفة احتياجات البلاد ثم تكلف المجموعة بإعداد دراساتها. وتلخص مهام المجموعة الاستشارية بالتالي:

التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية ٢٤٩

١ - المساعدة بإعداد خطط التنمية للبلاد تحت إشراف الهيئة المركزية للتخطيط ثم الوزارة.

٢ - مساعدة الوزارة باستقطاب المتخصصين والتعاقد معهم

٣ - مساعدة الوزارة بمتابعة وتقييم المشاريع المختلفة

٤ - تقديم النصح والمشورة والقيام بأعمال الأبحاث في المواضيع المتخصصة بأمر من الوزارة (الفارسي، ١٩٧٨م، ٧٥).

كما شاركت مجموعة استشارية فرنسية أُخري (SCET) بإعداد دراسات اقتصادية في المملكة العربية السعودية، بتكليف من الهيئة المركزية للتخطيط. مثل هذه الدراسات كانت مهمة وضرورية للمملكة التي تُعد لتنمية صناعية مستقبلية كبيرة (الفارسي، ١٩٧٨م، ٧٥).

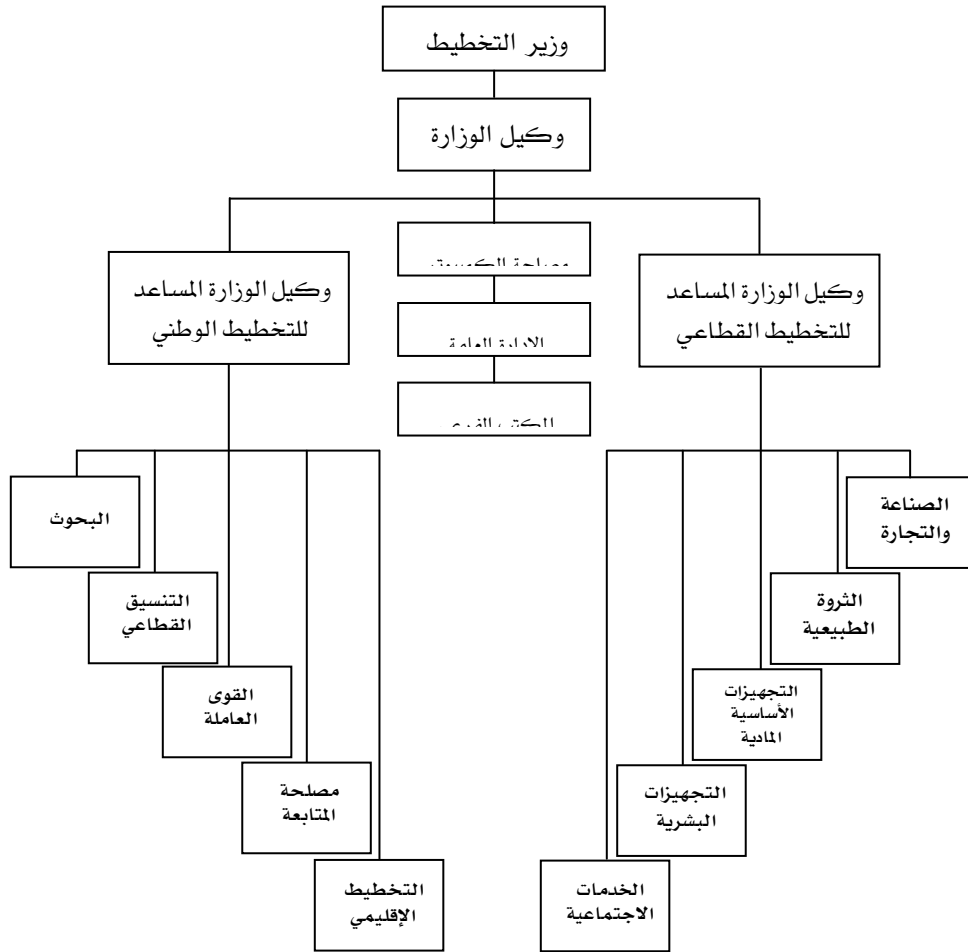
وقامت الهيئة المركزية للتخطيط بوضع دراسة تفصيلية للخطة الخمسية التي تعتبر الأولى ١٣٩٠هـ - ١٣٩٥هـ، والتي حققت تقدماً محدوداً في مجالات التخطيط الهامة حيث تم إنجاز العديد من الدراسات الخاصة بالنقل، ودراسات اجتماعية واقتصادية، وبرامج تنمية القوي العاملة وغيرها. غير أن هناك العديد من مجالات التخطيط تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الهيئة المركزية للتخطيط والوزارات والمصالح الحكومية منها تحسين الهيكل التنظيمي والإداري للجهاز الحكومي لدعم تنفيذ الخطة، وتحسين أساليب التخطيط والتنفيذ للبرامج والمشروعات علي مستوى الوزارات والمصالح الحكومية وتحسين أساليب التخطيط والتنفيذ لبرامج تدريب القوي البشرية علي مستوى الوزارات والمصالح الحكومية. واتسم الهيكل الإداري للتخطيط في ذلك الوقت بالبساطة والترابط بين الجهات المهتمة به.

١-٣-١ مرحلة تطوير الهيكل الإداري

تعد هذه المرحلة تعد أساسية لبداية التخطيط الوظيفي المعروف، حيث اتضحت معالم الدخل الوطني من عوائد البترول، وأصبح للمملكة مكانتها الحضارية والاقتصادية بتعاملها مع نظائرها من دول العالم المتطور. لذا أخذت الخطوة الأولى للتخطيط بعيد المدى وتطوير المملكة ونقلها تاريخياً من مجتمع بسيط، إلى مجتمع متطور ومنتج. تميزت هذه المرحلة بعدة مزايا منها رفع مستوى الهيئة المركزية للتخطيط لتصبح وزارة التخطيط بموجب المرسوم الملكي رقم أ/٣٢٦ وتاريخ ٨/ شوال / ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥م. وكذلك وكالة

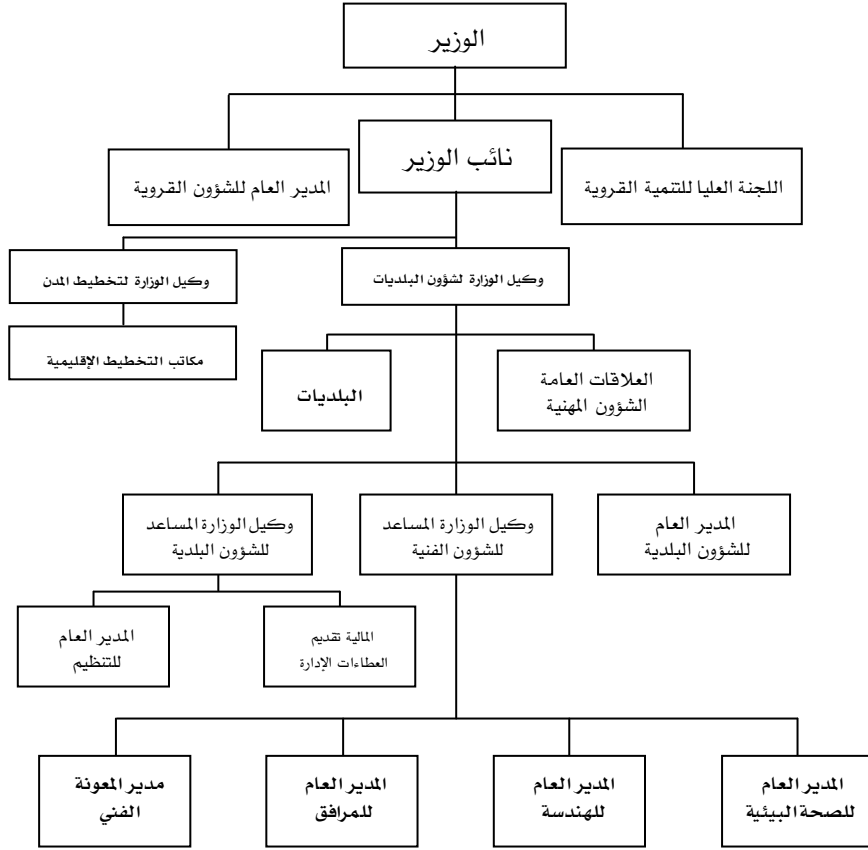
الوزارة لشؤون البلديات إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية. ويعد هذا التحول الثالث في مسار تطور أجهزة التخطيط. منها انطلق التوسع العمراني الذي شهدته معظم مدن المملكة، وأصبح التخطيط ضرورياً ليواكب التطور والتوسع الاقتصادي والعمراني وليتماشى مع التطلعات المستقبلية لتطوير وتنمية المملكة وتعاملها مع العالم الخارجي. ويوضح الشكل (١) الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة التخطيط، والشكل (٢) الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الشؤون البلدية والقروية في بداية تكوين كل منها.

وزارة التخطيط



المصدر: فؤاد الفارسي (١٩٧٨م) المملكة العربية السعودية حالة دراسية للتنمية ص ٧٥. الشكل (١)

وزارة الشؤون البلدية والقروية



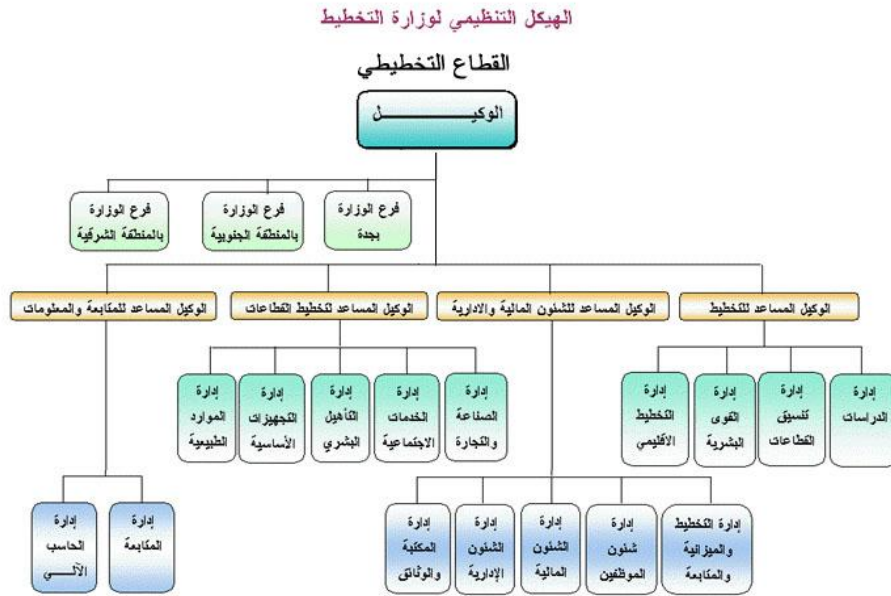
المصدر: فؤاد الفارسي (١٩٧٨م) المملكة العربية السعودية حالة دراسية للتنمية ص ١١٣.

الشكل (٢)

١-٤ المرحلة المتقدمة الحالية

وتتميز هذه المرحلة بعدة أمور منها، تكون القاعدة الاقتصادية للمملكة، نمو وتطور معظم مدن وقري المملكة واحتياجاتها الأساسية من الخدمات العامة، وجود شريحة عريضة من المتعلمين والمتخصصين في مجالات، والتخطيط والعمران، والإدارة وغيرها من التخصصات الأخرى، وتطور كلا الوزارتين تطوراً ملحوظاً إدارياً وفنياً، وأصبح كل منهما متخصص في تقديم الخدمات العامة للدولة كما هو شأن وزارة التخطيط بوضع الخطط الخمسية للتنمية الوطنية الشاملة، أو تقديم الخدمات العامة للمواطنين، والمخططات العمرانية

التنفيذية والهيكلية لمدن والقري كما هو شأن وزارة الشؤون البلدية والقروية .
وينعكس التطور الإداري على الهيكل التنظيمي لكل منهما.
فأصبح لوزارة التخطيط قطاعين مهمين ومكملين لبعضهما هما قطاع
التخطيط، وقطاع الإحصاء توضح بالشكل (٣) ، والشكل (٣-١) التالية
الهيكل التنظيمي لكل قطاع وشرح لمهامه كما وردت من موقع الوزارة على
الانترنت.



المصدر: www.Planning.Gov.sa ، موقع وزارة التخطيط على الإنترنت، ١٤٢٣/٢/٩ هـ الموافق ٢٢/٤/٢٠٠٢ م.

الشكل (٣)

مهام وزارة التخطيط

١. إعداد خطط التنمية الخمسية للمملكة ومتابعة تنفيذها.
٢. إعداد تقرير اقتصادي دوري عن المملكة يتضمن تحليلاً لاقتصادها
ويبين مدى التقدم الذي أحرز في هذا المجال ، وما يتوقع فيه من تطورات .

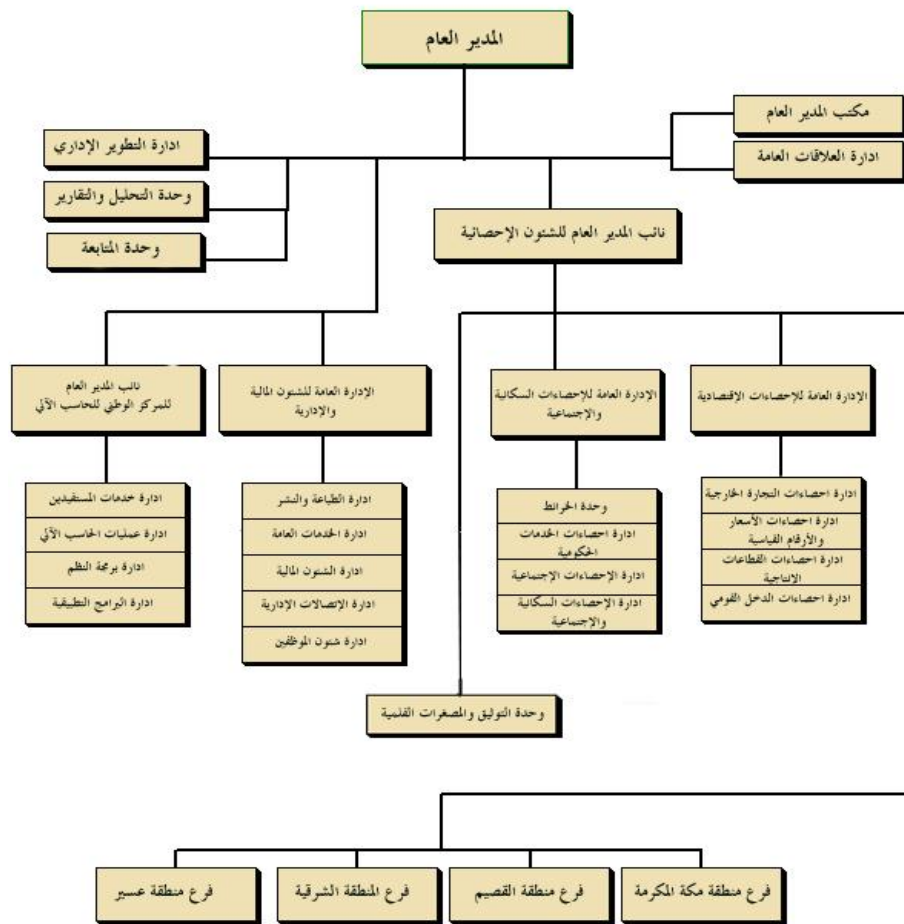
٣. تقدير إجمالي المبالغ اللازمة لتنفيذ خطط التنمية التي يوافق عليها مجلس الوزراء وتكون هذه التقديرات أساساً لوضع الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة بها والميزانيات الخاصة بالهيئات المستقلة، وتحقيقاً لذلك تكون كل من وزارة التخطيط ووزارة المالية والاقتصاد الوطني على اتصال دائم للتشاور وتبادل المعلومات والحقائق للتوصل إلى تسويق كامل بين متطلبات الخطة العامة للتنمية وبين الموارد المالية المتاحة.
٤. إجراء الدراسات الاقتصادية اللازمة في المواضيع التي تتطلب ذلك وتقديم التوصيات التي تنتهي إليها.
٥. جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية بمختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسكانية وإجراء مختلف الأبحاث الإحصائية حسب الاقتضاء، والإعداد والإشراف على تنفيذ عملية التعداد العام للسكان والمساكن باعتبار مصلحة الإحصاءات العامة المرجع الإحصائي الوحيد في المملكة.
٦. جمع البيانات الإحصائية التي ترد من الأجهزة الحكومية الأخرى وتبويبها وتحليلها والاستفادة منها في إعداد النشرات الإحصائية المختلفة.
٧. تقديم المشورة الفنية فيما يكلفها به خادمو الحرمين الشريفين ومعاونة الوزارات والدوائر والأجهزة الحكومية الأخرى في شؤون التخطيط والإحصاء. (www.Planning.Gov.sa)، موقع وزارة التخطيط على الإنترنت، ٢٠٠٩/٢/٩هـ الموافق ٢٠٠٢/٤/٢٢م).

مصلحة الإحصاءات العامة

أنشئت مصلحة الإحصاءات العامة بموجب نظام الإحصاءات العامة للدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٢/٧/١٣٧٩هـ، وتعد المرجع الإحصائي الرسمي الوحيد في المملكة، وأوكل لها مهمة إجراء جميع أنواع الإحصاءات سواءً التجارية أو الاقتصادية أو الصحية أو التعليمية أو الصناعية أو المالية أو الزراعية حسب الاقتضاء، كما أوكل لها النظام وضع المناهج العلمية والتعليمات الإحصائية والفنية التي تتولى بموجبها الأقسام الإحصائية بالأجهزة

الحكومية الأخرى جمع وإعداد الإحصاءات المتعلقة بأعمال ذلك الجهاز، بحيث تقوم تلك الأقسام بتزويد مصلحة الإحصاءات العامة بالبيانات بانتظام (www.Planning.Gov.sa) ، موقع وزارة التخطيط على الإنترنت، ٢/٩ / ٤٢٣هـ الموافق ٢٢/٤/٢٠٠٢م

خارطة الهيكل التنظيمي لمصلحة الإحصاءات العامة



المصدر: www.Planning.Gov.sa، موقع وزارة التخطيط على الإنترنت، ٢/٩ / ٤٢٣هـ الموافق ٢٢/٤/٢٠٠٢م.

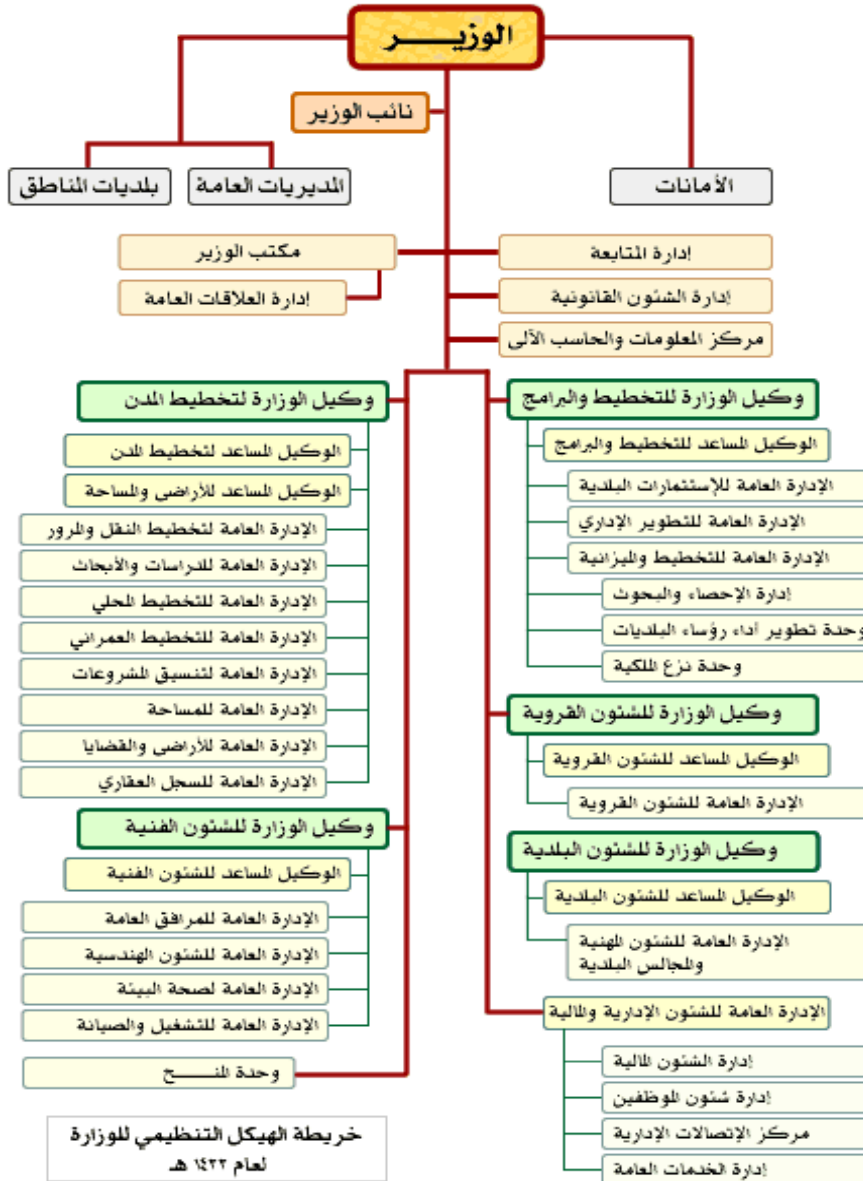
الشكل (١-٣)

ولا يقتصر دور مصلحة الإحصاءات العامة على مهمة جمع ومعالجة البيانات والمعلومات الإحصائية وتزويد المستفيدين بها، بل يتعداه إلى تفعيل العمل الإحصائي في الأجهزة الحكومية الأخرى وتطويره عن طريق التنسيق مع الأقسام الإحصائية بها لإعداد إحصائياتها المتعلقة بأعمالها الرسمية.

يتضح أن وزارة التخطيط تطورت منذ إنشائها عام ١٣٩٥هـ حتى الآن لتشمل قطاعي التخطيط والإحصاء. ويشمل قطاع التخطيط أربع وكلاء مساعدين في لقطاعات التخطيط، الشؤون المالية، لتخطيط القطاعات، لمتابعة المعلومات، ولكل منها جهازه الإداري المتخصص بأداء مهامه. وكذلك ثلاثة فروع للوزارة بجدة، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الجنوبية. كما شمل قطاع الإحصاء مكتب المدير العام، ونائب المدير العام وخمسة إدارات هي إدارة الإحصاءات العامة، إدارة الإحصاءات السكانية والاجتماعية، الإدارة العامة للشؤون المالية، نائب المدير العام للمركز الوطني للحاسب الآلي، وحدة التوثيق والمصغرات. كما يرتبط بهذا الجهاز أربعة فروع في مكة المكرمة، والقصيم، والشرقية، وعسير. كما يتضح دور وزارة التخطيط المركزي في عملية التخطيط ووظيفتها الرئيسية بعمل الخطط الشاملة، والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة والخطط التتموية القطاعية للوزارات الأخرى، بما في ذلك من دراسة التكاليف والميزانية بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني. ويؤدي كل من القطاعين أعماله على المستوى الوطني المتمثل بالوزارة وجهازها الموضح بالشكل (٣)، (٣-١) وثلاثة فروع لقطاع التخطيط في مناطق القصيم وجدة وعسير، وأربعة فروع لقطاع الإحصاء في مناطق مكة المكرمة، والقصيم، والشرقية، وعسير.

وتطورت وزارة الشؤون البلدية والقروية كما هو موضح بالهيكل التنظيمي والإداري بالشكل (٤) ليشمل خمس وكالات في الجهاز المركزي بالوزارة، وخمس أمانات بالحواضر الرئيسية بالمملكة، وعدد من بلديات المناطق، والمديريات العامة، والمجمعات القروية الموضحة في الجدول (٢).

التنظيم الإداري لوزارة الشؤون البلدية والقروية



المصدر: www.Momra.Gov.sa، موقع وزارة الشؤون البلدية والقروية على الإنترنت، ٢/ ١٤٢٣ هـ الموافق ٤/ ٢٠٠٢ م.

الشكل (٤)

أهداف ومهام وزارة الشؤون البلدية والقروية:

١ - الهدف العام :

تحقيق تنمية وطنية شاملة في مجال الشؤون البلدية والقروية وتوفير الخدمات البلدية بكافة مدن وقرى المملكة مع المحافظة على بيئة حضرية مناسبة .

٢ - المهام الرئيسية :

- ١ - وضع السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية الشاملة.
- ٢ - وضع وتطوير المعايير والمواصفات القياسية لمختلف الأنشطة والخدمات التي تقدمها الوزارة على المستويين المركزي والمحلي.
- ٣ - تقديم ومتابعة الخطط والبرامج المنفذة في المناطق؛ للتأكد من انسجامها مع السياسة العامة للوزارة ومع المعايير والمواصفات التي تحددها الوزارة.
- ٤ - تقييم الأنظمة واللوائح المعمول بها في مجالات عمل الوزارة الأساسية وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطويرها.
- ٥ - التعاون والتنسيق مع الوزارات والمصالح الحكومية ذات العلاقة لتحقيق التكامل معها ، وتزويد الجهات المختصة بالبيانات والمعلومات اللازمة لإعداد خطة التنمية الوطنية في مجال الشؤون البلدية والقروية.
- ٦ - إنجاز مشاريع التجهيزات والبنية الأساسية ذات العلاقة بمجال عمل الوزارة بمختلف المناطق والمدن والقرى ، وتأمين السبل الكفيلة بكفاءة أدائها وضمان سلامتها والحفاظ عليها لخدمة المصلحة العامة .
- ٧ - توفير الخدمات البلدية لكافة مدن وقرى المملكة مع المحافظة على بيئة حضرية مناسبة.
- ٨ - العناية بشئون الأراضي وحل المشاكل والنزاعات والقضايا المتعلقة بها .
- ٩ - توفير الخرائط الجوية الأرضية اللازمة على مختلف المستويات العامة والإقليمية والمحلية وتحديثها باستمرار.
- ١٠ - وضع نظام متكامل للسجل العقاري والمعلومات المكانية لكافة مدن وقرى المملكة www.Momra.Gov.sa ، موقع وزارة الشؤون البلدية والقروية على الإنترنت، ٢/٩ / ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٢/٤ / ٢٠٢٢ م.

الجدول (٢) الجهات التابعة للوزارة حسب المناطق

الناطق	الأمانات	المديريات العامة	بلدية المناطق	البلديات	المجمعات القروية	الإجمالي
١	١	١	-	٣٢	٥	٣٩
٢	٢	١	-	١٠	٤	١٧
٣	١	-	-	٦	٤	١١
٤	١	١	-	٧	٧	١٦
٥	-	١	-	١٠	٨	١٩
٦	-	١	-	١٣	٦	٢٠
٧	-	-	١	٣	٩	١٣
٨	-	-	١	٣	٤	٨
٩	-	-	١	٥	٢	٨
١٠	-	-	١	٦	٨	١٥
١١	-	-	١	١	٣	٥
١٢	-	-	١	٣	٢	٦
١٣	-	-	١	٢	٢	٥
الإجمالي						١٨٢

المصدر: (www.momra.Gov.sa) ، موقع وزارة الشؤون البلدية والقروية على الإنترنت، ١٤٢٣/٢/٩هـ الموافق ٢٢/٤/٢٠٢٢م)

ويلاحظ أن تطور الجهاز الإداري لوزارة الشؤون البلدية والقروية كان أسرع وأكثر تفاعلاً مع خطط التنمية الطموحة نظراً لما يمثله هذا الجانب من اتصال دائم بالأعمال اليومية للمخططات التنفيذية للمدن والتي تفي باحتياجات المواطنين فأصبح عدد الإدارات التابعة للوزارة من أمانات وبلديات ومجمعات قروية ١٨٢ بلدية سنة ١٤٢٣هـ (موقع الوزارة على الإنترنت) بينما كان عددها ١٠١ سنة ١٣٩٥هـ (الصبان، ١٩٩٠م). ويتفاوت مستوى هذه الإدارات وما تقدمه من أعمال، فالوزارة تمثل الجهاز المركزي على المستوى الوطني، والأمانات وبلديات الناطق تؤدي وظائفها على المستوى الإقليمي، والبلديات الأخرى تقوم بدورها على المستوى المحلي.

ويمثل الجهاز الإداري لكل من الوزارتين التسلسل الهيكلي والتنظيمي من المستوى الوطني، للإقليمي أو المناطق، للمحلي أو المدن والذي يؤدي كل منها وظيفته ودوره في عملية التخطيط، حسب المستوى الذي ينتمي إليه. ويعد التطور الإداري لجهاز التخطيط لوزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة التخطيط، أساساً لنظام التخطيط التي سيناقشها الجزء الثاني الثالث من البحث. ويعتبر هذا التطور جزءاً من التطور الشامل لكافة وزارات وأجهزة الدولة حيث أن علاقتها بما تقدمه الوزارتين قوية جداً ويتطلب التكامل والتكافؤ بين الجهات ذات العلاقة. واقتصر الحديث فقط على الوزارتين لأنهما تمثلان الجهات الأساسية التي يرتبط بهما جوانب التخطيط التنظيمي العمراني والاجتماعي الاقتصادي على مستوى الدولة، والذي يجمع بين تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والرفاهية للمواطن.

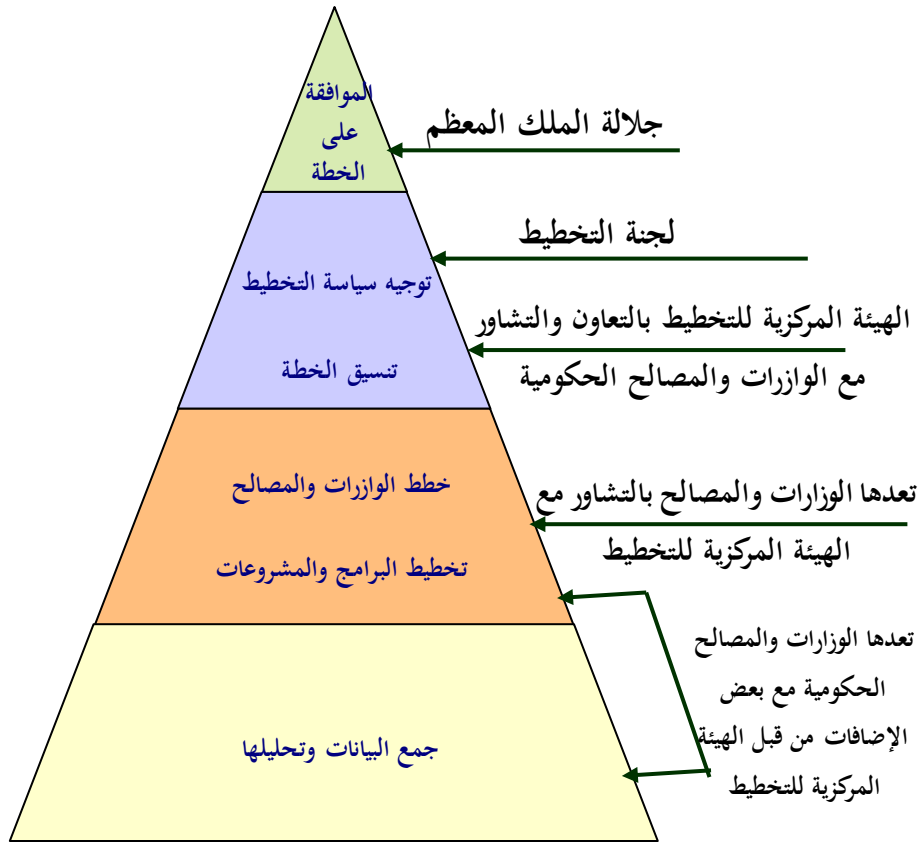
٢- نظام التخطيط بالمملكة

كما ذكرنا أن أجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية تطورت ونمت مواكبة للتطور الإداري والاجتماعي والاقتصادي والعمراني الذي شهدته المملكة حتى الآن متمثلة في وزارتي الشؤون البلدية والقروية، ووزارة التخطيط والتطور الهيكلي والتنظيمي والفني لكل منهما. ويتضح مما سبق أن الجهاز الإداري للتخطيط ونظامه يعتمد المركزية في إعداد الخطط التنموية الشاملة التي تعدها وزارة التخطيط، أو المخططات التنفيذية أو الهيكلية للمدن التي تعدها وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع بلديات المدن المستفيدة. فعلى المستوى الوطني تقوم الوزارات باختصاصاتها ومجالاتها المختلفة، حيث تترجم الاستراتيجيات الوطنية وصياغتها إلى خطط وأهداف عامة وخاصة، ويتم بناءً عليه تطوير البرامج والمشاريع والدراسات التي تحقق تلك الأهداف. والمستوي المحلي أو المدن يستقبل المشاريع ويقوم بتنفيذ البرامج والخطط التي تقدمها لها الوزارة حسب تخصصها. ويتم توزيع تلك البرامج والمشاريع على المدن المختلفة بتنظيم معين وحسب أولويات مدروسة ومنهجية متبعة للتنفيذ. وتقوم المناطق في هذه العملية بدور المنسق بين الجهاز المركزي الوطني، والمحلي للمدن المستفيدة. يناقش هذا الجزء من الدراسة نظام التخطيط الحالي ويوضح معالمه الرئيسية، وعلاقة الأجهزة الإدارية المختلفة به.

١-٢ تطور نظام التخطيط

ظهرت عدة تصورات لنظام التخطيط خلال فترة خطط التنمية، حيث اتخذت الدولة من أسلوب التخطيط الشامل إطاراً عاماً لحركتها وتوجهاتها، مرتكزة على القيم والتعاليم الإسلامية، والذي انعكس على تحقيق مزيج من التطور المادي والاجتماعي دون أن يخل أحدهما بالآخر (السلوم، ١٤١٦هـ، ٤٠-٤١). أوضحت الخطة الأولى هيكل عملية التخطيط الموضحة بالشكل رقم (٥).

هيكل التخطيط

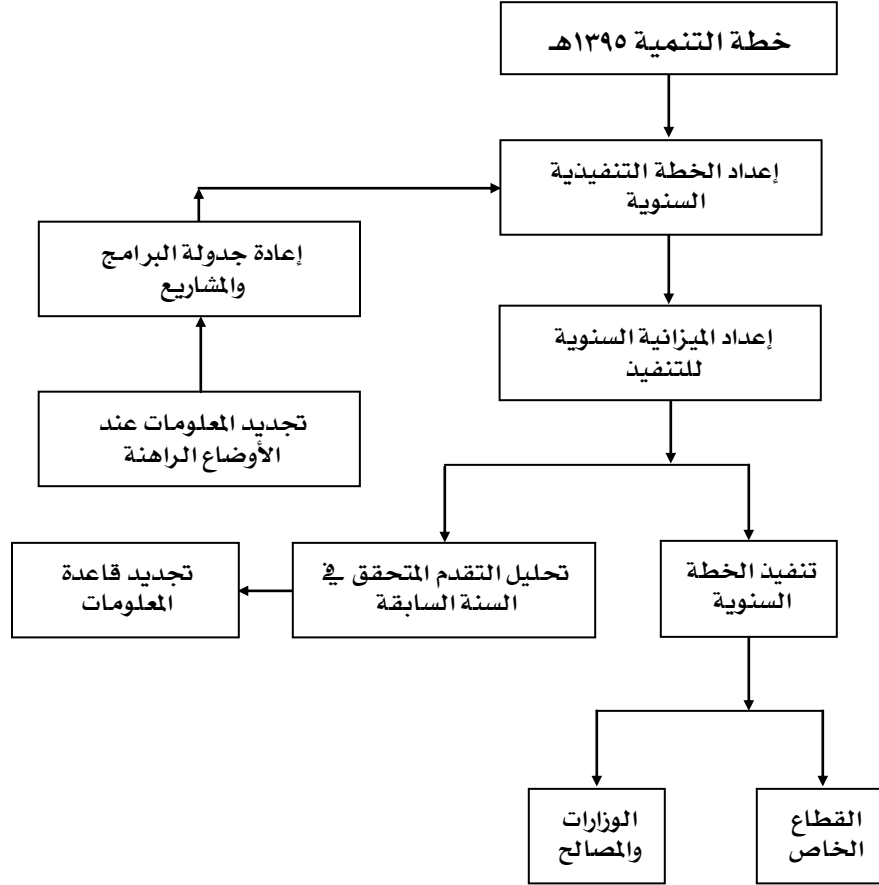


المصدر: خطة التنمية الثانية (١٣٩٥هـ - ١٤٠٠هـ، ص ١٨٠٧ الموافق ١٩٧٥م - ١٩٨٠م شكل ٨ - ١).

الشكل (٥)

التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية ٢٦١

وظهرت ملامح الاهتمام بوضع هيكل لنظام التخطيط سنة ١٣٩٥هـ
موضحة بالشكل رقم (٦)

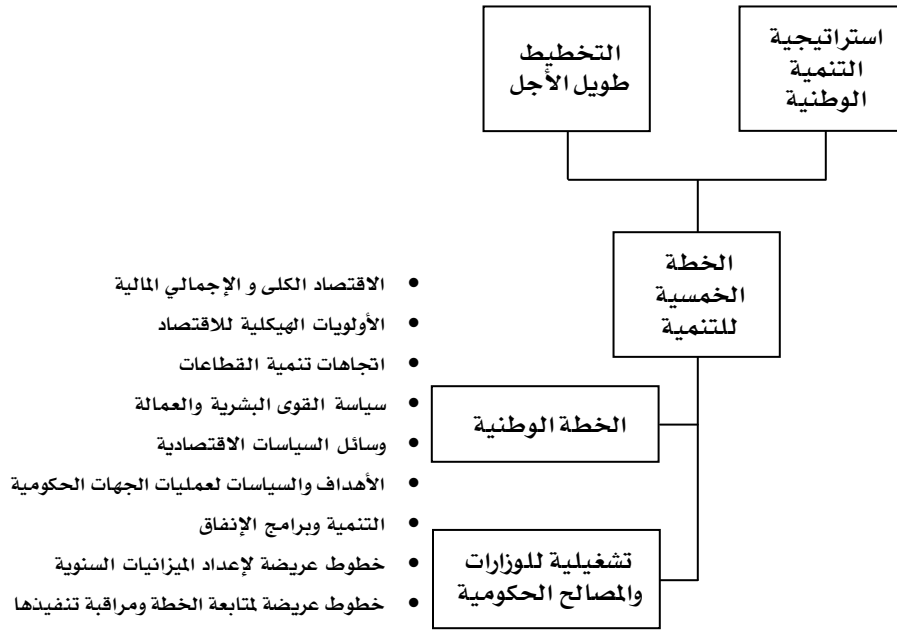


المصدر: خطة التنمية الثانية ص ٨١٣، شكل ٨-٢. تنفيذ الخطة ووضع برامج زمنية جديدة لها.

الشكل (٦)

واهتمت الخطة الثالثة بإبراز أهمية إدارة التخطيط لخطة التنمية وتنفيذها في الفصل التاسع، مما يؤكد أهمية إدارة التخطيط، ودورها تنفيذ الخطة. وورد في ذلك الجزء أن وزارة التخطيط تقوم مع الوزارات والمصالح الحكومية كل في فيما يخصها - بتخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية بالمملكة. وتتولى وزارة التخطيط تنسيق البرامج الإنمائية، وتوفر وزارة المالية البيانات الإحصائية.

وأضحت الخطة الرابع نظام التخطيط وتوزيع المهام بالشكل (٧)
نظام التخطيط وتوزيع المهام



المصدر: خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ، ص ٤٤٨ شكل ١٥-١)

الشكل (٧)

وأفردت الخطة الخامسة فصلاً كاملاً لإدارة خطة التنمية وتنفيذها، كما أشارت إلى أنه ((يتميز نظام التخطيط في المملكة عن غيره من نظم التخطيط في العالم ، باستناد فلسفته إلى المبادئ والقيم الإسلامية ، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار اقتصاد السوق الحر.

ويشتمل نظام التخطيط على أربع مهام رئيسية:

١. توفير تصور متسق بعيد المدى لتوجيه عملية التنمية.
٢. إيجاد إطار تنظيمي لتنسيق جهود التنمية في القطاعين الحكومي والخاص لإحداث تغيير البنية الاقتصادية وتوجيه ذلك التغيير.
٣. توجيه الموارد الحكومية لتحقيق أهداف التنمية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني وضمان تأمين الخدمات العامة الضرورية.

٤. دعم إدارة الاقتصاد الوطني من خلال المراجعات الدورية، والاستعداد لمواجهة ما يستجد من ظروف قد تؤثر على عملية التنمية. وتضمنت عناصر نظام التخطيط الرئيسية إدارة تنفيذ الخطة. وأكدت على أن كافة الجهات الحكومية تشارك في عملية التخطيط، فإن الدور الأساسي قد اسند لوزارة التخطيط لتكون مسؤولة عن الإعداد والتنسيق والمتابعة والتقييم لمهام تنفيذ خطط التنمية. وتتولى الجهات الحكومية المختلفة بالإضافة إلى مسؤولياتها عن تحضير خططها التشغيلية الخمسية بالتنسيق التام مع وزارة التخطيط، تنفيذ خططها حسب الجدول الزمني المحدد لذلك (الخطة الخامسة، ١٤١٠هـ، ٤٥١-٤٥٢).

وألحقت الخطة السادسة والسابعة فصل إدارة الخطة وتنفيذها، نظام التخطيط بالفصل الأول بكل منهما. ولم يتميز شرح النظام في الخطة السادسة بشيء جديد عدا التركيز على العناصر الرئيسية لنظام التخطيط والتي تشمل وثيقة الخطة والأهداف العامة واستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية متوسطة الأجل (الخطة السادسة، ١٤١٥هـ، ٥٠). أما الخطة السابعة فقد أعادت التركيز على صيغة نظام التخطيط الواردة في الخطة الخامسة والتي سبق شرحها.

وتتميز عملية التخطيط بالتشكيل الحالي بالمركزية في وضع الخطط العامة (خطط التنمية الشاملة) والمخططات التنفيذية الخاصة (للمدن) والتي تتولها الوزارات حسب ما ورد التأكيد عليه في الخطة الخامسة والسادسة. ويتم تحديد المشاريع والبرامج التي تخص كل مدينة أو قرية أو هجرة. وكان لهذه السمة مزايا عديدة من أهمها تحقيق الاستفادة الكبرى من الخبرات النادرة إلى أقصى حد، وتوفير التكاليف، ومنع التضارب في الأعمال والقرارات (المالك، ١٤٠١هـ) في الوقت الذي تقل فيه الكوادر الوطنية المؤهلة للقيام بأعباء وتحمل مسؤوليات الخطط والتنمية. ورغم هذه المميزات هناك أيضا سلبيات من أهمها عدم توافق البرامج أو المشاريع المقترحة من الجهاز المركزي مع احتياجات المدن الآنية أو الضرورية. إضافة إلى عدم قدرة الجهاز الإداري في المدن للتفاعل مع المشاريع أو البرامج المقترحة للانشغال بالأعمال اليومية الأخرى مما أدى إلى عدم

التناسق بين التوسع العمراني للمدن والقرى مع مشاريع وبرامج تنفيذ الخدمات. ويعد ذلك من أهم عوائق عملية التخطيط وتنفيذ مشاريعها وبرامجها المقترحة في الخطط الخمسية.

من هذا يتضح أن نظام التخطيط تطور بتطور الخطط الخمسية، والتي تؤكد على أن الجهاز الإداري هو عنصر مهم جداً لعملية التخطيط، سواءً كان في مرحلة وضع الخطط أو مرحلة تنفيذها. كما ركز بشكل واضح على عملية التخطيط، دون الإشارة إلى علاقة هذه العملية بالجهاز الذي يقوم عليها. وحيث أن هذا الجهاز متعدد الجهات والمستويات، "حيث تقوم كل من الوزارات والمصالح الحكومية بدور أساسي في عملية التخطيط" (السلوم، ١٩٦٦هـ، ٤٦)، تتضح أهمية مناقشته تحديد الأدوار المختلفة لتلك المستويات بشيء من التفصيل.

٣- نظرة مستقبلية لنظام التخطيط في المملكة في ضوء الأنظمة الجديدة

التخطيط هو وسيلة فعالة لنمو تطور الأمم، ويأخذ أهميته كأداة فاعلة وفعالة لاتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف التنموية بجميع مجالاتها. ويعتمد نجاح عملية التخطيط بشكل أساسي على الجهاز الإداري الذي يرسم الإستراتيجيات ويترجمها إلى سياسات وخطط ويصاغ معالمها، وأهدافها، ويطورها، ويشرف على تنفيذها. كما يعتمد نجاح عملية التخطيط أيضاً على وجود نظام واضح يرسم العلاقات الأفقية والرأسية بين الأجهزة والإدارات ويوضح أدوار كل منها في منظور متكاملة. وسيتناول هذا الجزء من البحث مناقشة هذا النظام ووضع تصور له في ظل أنظمة الحكم والشورى والمناطق. فهناك علاقة وطيدة بين النظام الأساسي الحكم، ونظام الشورى، ونظام المناطق في المملكة العربية السعودية، وأجهزة ونظام التخطيط بالمملكة حيث أنها تحدد أدوار الجهات المختلفة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي في عملية التخطيط. وتحديد الأدوار يضيف أبعاداً جديدة لإدارة ونظام التخطيط، منها اتساع دائرة أجهزة التخطيط وأنظمتها لتشمل المناطق الإدارية. وبالرغم من أن المناطق قامت وتقوم بدور مهم في عملية التخطيط بوضعها الإداري الواسطي الذي يحتم عليها دور

الربط والاتصال الإداري في عملية التنمية، والعمل على تنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع الخاصة بالمنطقة، إلا أنه لم يعطى هذا الدور رسمياً حتى صدور النظام العام للحكم، نظام المناطق ١٤١٢هـ. وهذا يؤكد أن عملية التطوير لا تنتهي بل تتجدد بتجدد التنظيمات الإدارية. كما أنها تكمل الحلقة بين المستويين الوطني والمحلي بأداء وظيفة محددة في عملية التخطيط. يتم استقراء الأدوار المختلفة من الأنظمة السابقة، ووضع التصور العام لجهاز ونظام التخطيط بالمملكة، ثم مناقشة مزايا نظام التخطيط بصيغته الجديدة التي يمكن تلخيصها في الخصائص التالية: الاتجاه نحو اللامركزية في اتخاذ القرار بتحديد الأدوار للمستويات المختلفة ومشاركة وتفعيل دور المناطق في عملية التخطيط، والتأكيد على ضرورة الاتصال والتنسيق بين الجهات المختلفة، وجميع هذه الخصائص تساهم مساهمة فعالة في رفع كفاءة العملية من حيث تسلسلها الرأسي والأفقي والتكامل بين مستويات الجهاز الإداري للتخطيط.

١-٣ الإطار العام الإداري والتنظيمي لمستويات التخطيط

نصت الأنظمة على عدد من المواد التي تحدد أدواراً مختلفة لمستويات التخطيط يمكن حصرها في النقاش التالي:

١-١-٣ المستوى الوطني

هو أهم وأعلى مستوى في الهيكل الإداري والتنظيمي في المملكة العربية السعودية بما في ذلك التخطيط. ويشمل جهاز التخطيط على المستوى الوطني مجلس الوزراء الموقر، والوزارات. ويستمد كل منهما صلاحياته، ومسئوليته من نظام مجلس الوزراء الذي صدر برقم أ/١٣ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ يكون مجلس الوزراء أعلى سلطة تشريعية، إدارية، وتنظيمية برأسه الملك المفدى ويهتم برسم الإستراتيجيات والسياسات، والتوجهات العامة، وخطط التنمية الشاملة للمملكة والمناطق على مستوى الدولة، والأمور المتعلقة بالمصالح العامة.

ويأتي هذا في سياق المادة التاسعة عشر من نظام مجلس الوزراء الموقر والتي تنص على أهم وظائف المجلس وهي "..... يرسم المجلس السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة

ويشرف على تنفيذها. وينظر في قرارات مجلس الشورى. وله السلطة التنفيذية وهو المرجع للشئون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى)). كما تنص المادة الرابعة والعشرون على اختصاصات المجلس وهي ((إحداث للمجلس باعتباره السلطة التنفيذية المباشر الهيمنة التامة على شؤون التنفيذ والإدارة ويدخل في اختصاصاته التنفيذية الأمور التالية: (أ) مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات، (ب) وترتيب المصالح العامة، (ج) متابعة تنفيذ الخطة العامة للتنمية، (د) إنشاء لجان تتحرى عن سير أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أو عن قضية معنية وترفع هذه اللجان نتائج تحرياتهم إلى المجلس في الوقت الذي يحدده لها وينظر المجلس في نتيجة تحرياتهم وله إنشاء لجان للتحقيق على ضوء ذلك والبت في النتيجة مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة واللوائح)).

حددت هاتين المادتين الدور الذي يقوم به المجلس الموقر في عملية التخطيط العام الشامل للبلاد. ومن أهم الأمور الجوهرية التي يقوم بها المجلس الموقر لتحقيق تطلعاته هو التركيز على:

- ١- تحديد مهام ومسئوليات كل الجهات والإدارات والوزارات بما يحقق التوجهات والسياسات العامة .
- ٢- التأكيد من إعلام الجميع بالخط وأهدافه ومناقشة طريقة ووسائل تحقيقها .
- ٣- التركيز على مشاركة من جميع الجهات الوزارات، والجهات الحكومية في إعداد ما يخصه في تحقيق الأهداف، والحث على الالتزام بها .
- ٤- كما أن للوزارات دور مهم على المستوى الوطني وهو مركب من عنصرين أساسيين هما:

الدور الداخلي :

- ١- تقوم الوزارات بشكل خاص بترجمة الإستراتيجيات والسياسات الوطنية العامة المقررة من مجلس الوزراء الموقر إلى خطط ومشاريع وبرامج تغطي احتياجات التنمية لكل منطقة من الخدمات في قطاع تخصصها، وتحديد الأولويات هذه المشاريع حسب الضرورة، وإعداد الخطط والبرامج، والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ، ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع وتكاليف التنفيذ حسب الخطة العامة.

٢- لا يقتصر الدور الداخلي على أداء العمل المنوط بالوزارة فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل الهيكل الإداري والتنظيمي لكل منها. ويتحدد في عدة أمور يمكن حصرها في تحديد مهمة الوزارة، ووظائفها التي تقوم بها، والغايات والأهداف العامة التي يجب أن تحققها بوجه عام والخاصة لكل خطة من خطط التنمية، والخدمات التي تقدمها تلك الوزارة للمواطنين، والكيفية التي يمكن أن تحقق ذلك من خلالها. من هذه النقاط يتضح المفهوم العام لدور كل وزارة أو مصلحة، وبناءً عليه تحدد خطط العمل المناسبة الإدارية والتخطيطية. مع التأكيد على خطط العمل الأساسية لجميع منسوبي الوزارة في مقرها الرئيسي، وفروعها في المناطق، وعليها يمكن تقييم مستوي الأداء الفعلي لتلك الخدمات للمواطنين، وإمكانية تحسينها.

الدور الخارجي :

وهو الدور الذي تقوم به الوزارة لتنفيذ مهامها المكلفة بها، وخاصة فيما يتعلق بالمصلحة العامة. وهو دور مهم لوقوعه خارج حدود صلاحياتها، وقد يكون أكثر أهمية من الدور الداخلي الذي يمكن التعامل معه بسهولة. وصعوبة هذا الدور تأتي من ضرورة التنسيق بين عدد من الجهات المختلفة التي لها علاقة في تنفيذ مشاريع أو برامج تلك الوزارة وتشمل:

- ١- التنسيق الرأسي مع مجلس الوزراء في استراتيجيات الخطط الوطنية العامة وأولوياتها، وميزانياتها، وإمكانات تنفيذها.
- ٢- التنسيق الأفقي بين الوزارات الأخرى ذات العلاقة وخاصة وزارة التخطيط، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، لتكون الخطط ودراسات التنفيذ العامة متوافقة مع إمكانيات الصرف والاقتصاد الوطني.
- ٣- التنسيق بين جميع الوزارات ووزارة التخطيط فيما يخص كل منها من مشاريع وبرامج وخطط لمختلف المناطق لمناقشة جدواها الاقتصادية، وأهميتها، وأولويتها، وبرامج تنفيذها الزمنية.
- ٤- التنسيق بين خطط المناطق ودراسة إمكانيات إدراجها في الميزانيات السنوية الخاصة بها واقتراح إدراجها ضمن الخطط الخمسية القادمة.

٣-١-٢ المستوى الإقليمي

هو المستوى الثاني أو المتوسط للتخطيط، ويشمل جهازه الإداري التنظيمي للتخطيط مجالس المناطق، والأمانات، وبلديات المناطق وفروع الوزارات بالمناطق، ويستمد صلاحياته ومسئوليته من سياق المادة (٧) والمادة (٢٣) والمادة (٢٤) من نظام المناطق. وتنص المادة السابعة منه على "يتولى أمير كل منطقة إدارتها وفقاً للسياسة العامة للدولة ووفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح وعليه بصفة خاصة: (أ) المحافظة على الأمن والنظام والاستقرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وفقاً للأنظمة واللوائح، (ب) تنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها صفتها النهائية، (ج) كفالة حقوق الأفراد وحررياتهم وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحرريات إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً، (د) العمل على تطوير المنطقة اجتماعياً واقتصادياً وعمراً، (هـ) العمل على تنمية الخدمات العامة في المنطقة ورفع كفاءتها، (و) إدارة المحافظات والنواحي والمراكز ومراقبة أعمال محافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز والتأكد من كفاءتهم في القيام بواجباتهم".

وتنص المادة الثالثة والعشرون اختصاصات مجلس المنطقة "يختص مجلس المنطقة بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة وله على الخصوص ما يلي: (أ) تحديد احتياجات المنطقة واقتراح إدراجها في خطة التنمية للدولة، (ب) تحديد المشاريع النافعة حسب أولويتها واقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة السنوية، (ج) دراسة المخططات التنظيمية لمدن وقري المنطقة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها، (د) متابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطة التنمية والموازن والتنسيق في ذلك.

كما تنص المادة الرابعة والعشرون على أن "يقوم مجلس المنطقة باقتراح أي عمل من أعمال النفع العام لمواطني المنطقة وتشجيع إسهام المواطنين في ذلك ورفعها إلى وزير الداخلية".

تحدد دور المناطق، ويتمثل في مجلس المنطقة برئاسة أمير المنطقة، بالتحديد في عملية التخطيط بالمواد الثلاثة المذكورة. ويقوم بوضع التوجهات

التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية ٢٦٩

العامة لخطط تنمية المنطقة، واقتراح مشاريع، وبرامج، تخص المنطقة، وتحديد المسارات مع الأخذ في الاعتبار الشمولية، وجميع المتغيرات والثوابت، وكذلك المرونة في تلك الخطط والبرامج. ويمكن حصر الأدوار التي يقوم بها مجلس المنطقة بدورين داخلي ويهتم بتحديد الأعمال العامة والخاصة بالمنطقة، وخارجي ويهتم بالاتصالات الخارجية، والتنسيق مع الجهات الإدارية الأخرى في عملية التخطيط.

١-٢-١-٣ الدور الداخلي

من أهم الأدوار التي يقوم بها مجلس المنطقة هو تحديد السياسات والتصور والتوجه العام لخطة تنميه وتطور المنطقة، عمرانياً، واقتصادياً، واجتماعياً. ويراعى في ذلك وضع المنطقة والصفات الطبيعيّة والجغرافية الخاصة بها، والمدن ووظائفها وطبيعتها التي تميزها من الخدمات التي تقدمها دينياً، وإدارياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وترفيهياً، لتكون مرجع ومصدر لجميع أعمالها مما يؤثر إيجابياً في طبيعة الاتجاه والمنهج الذي يتخذه مجلس المنطقة في وضع استراتيجيته الخطة الخاصة بالمنطقة. كما يشمل تحديد السياسات لاستخدام واستثمار الموارد لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الخطة.

- ١ - رسم المسارات التي تترجم التوجهات والإستراتيجيات إلى خطط عمل .
- ٢ - تحديد أهداف الخطط العامة، ودراسة الأولوية منها للمنطقة، ووضعها ضمن إطار واضح، والعمل على ربطها بالأهداف العامة لخطة التنمية للدولة، والتقيد بها .
- ٣ - دراسة التكلفة المالية والجدوى الاقتصادية للمشاريع، والبرامج، المقترحة للمنطقة في جميع المجالات.
- ٤ - إستراتيجية تنفيذ الخطة والجدول الزمني، ويشمل:
 - دراسة المخططات التنظيمية المعتمدة لمدن وقرى المنطقة، ومتابعة تنفيذها .
 - دراسة إمكانات استخدام واستثمار الموارد لتحقيق الأهداف .
 - دراسة خطط التنمية القطاعية والخدمية ومتابعة تنفيذها ما يخص المنطقة من، والموازنة، والتنسيق في ذلك .

- تحديد أولويات تنفيذ المخططات والمشاريع والبرامج، وطرق تنفيذها والجداول الزمنية لها .
- دراسة أفضل بدائل التنمية والتطور المقترحة لكل مدينه أو قرية من المنطقة باعتبار الوظائف والطبيعة الخاصة وكذلك الصفات الطبيعية لكل مدينة وقرية
- أفضل الوسائل للتنفيذ.

٣-٢-٢-١ الدور الخارجي

- ٢ -التنسيق مع الوزارات المعنية لإدراج خطط المنطقة وخاصة مشروعاتها، وبرامجها في الميزانيات العامة لذلك القطاع من الدولة .
- ٣ -التنسيق مع المناطق الأخرى والمجاورة في المشاريع القطاعية المشتركة مثل التنمية الصناعية أو السياحة، أو الزراعة أو غيرها .
- ٤ -ويراعي في ذلك التطور والنمو الحضري والعمراني والاقتصادي لجميع مدن المنطقة أو الإقليم، ويتم ترتيب الأولويات التنموية والمشاريع حسب استراتيجية تعد من قبل مجلس المنطقة بناءً على توصيات واحتياجات المدن والقرى والهجر بما يخدم ويحقق الأهداف المطلوبة.

٣-١-٣ المستوى المحلي

ويشمل جميع المحافظات والمراكز بالمدن والقرى والهجر وما يمثلها من جهاز إداري وتنظيمي للتخطيط من البلديات والإدارات المحلية الأخرى لفروع الوزارات. ويتحدد دور هذا المستوى من الأدوار التي سبقته، حيث يكون مكملاً لها ولا يقل أهمية في التسلسل الوظيفي عن المستويات السابقة، بل أنه يناظرها. وذلك بصفة هذا المستوى الجهة التنفيذية للإستراتيجيات، والخطط والبرامج المعدة من قبل المستويات السابقة والتي تنقل إلى حيز التنفيذ المحلي للمدن والقرى والهجر المستفيدة من تلك البرامج والمشاريع المتصلة بمصالح المواطنين اليومية. فإن دوره يأخذ صيغة الجهاز التنفيذي الذي تنتقل إليه الخطط لتخرج إلى حيز الوجود، حيث تقوم كل جهة معنية بأخذ مسؤولياتها وتنفيذ ما جاء في تلك الخطط والبرامج المعدة لتحقيق الأهداف والغايات

التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية ٢٧١

والتوجهات العامة لذلك القطاع. علماً بأن الصفة التنفيذية لهذا المستوى لا تنفي عنه الاتصال بالجهاز الإداري التنظيمي للتخطيط، بل تؤكد، وذلك لأن أجهزة هذا المستوى تأخذ المبادرة باقتراح الخطط، والمشاريع، والبرامج الخاصة بالمدن والقرى، والهجر وكل ما من شأنه تحسين البيئة العمراني، والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن تلخيص دوره الداخلي والخارجي بالنقاط التالية:

١-٣-١ الدور الداخلي

- ١ - تحديد احتياجات المحافظة أو المدينة أو المجمع من مشاريع، أو برامج من شأنها تحسين الخدمات المقدمة، أو غيرها.
- ٢ - المشاركة بوضع خطط العمل التنفيذية، والجداول الزمنية لها .
- ٣ - اقتراح الحلول للعقبات التي قد تصادف وتعيق عملية التنفيذ .
- ٤ - اقتراح تغيير أو تعديل الخطط أو البرامج أو إدخال التحسينات عليها إن لزم الأمر.

١-٣-٢ الدور الخارجي

- ١ - الرفع لمجلس المنطقة بالاحتياجات المحلية
 - ٢ - الاتصال والتنسيق مع مجالس المناطق
 - ٣ - الاتصال والتنسيق والإشراف على المنفذين للمشاريع والبرامج
 - ٤ - الرفع بتقارير دورية عن سير العمل لكل من المسؤولين في المستوى الثاني .
- بتحديد الأدوار السابقة لأجهزة التخطيط بالمستويات التخطيطية يمكن تحقيق التكامل والتناسق في عملية التخطيط، ويحقق نجاحها. وهذا يحدد النظام العام للتخطيط في ثلاث مستويات، يمثل كل منها جهاز معين يؤدي وظيفة محددة مبنية على التكامل مع الوظائف الأخرى للأجهزة الأخرى.

٢-٣-٢ التصور العام لنظام التخطيط بالمملكة أجهزته ومستوياته

بناءً على التنظيمات الإدارية الجديدة، المناقشة السابقة لأطر التخطيط ومستوياته المختلفة، والأدوار التي يقوم بها كل مستوى، ولتحقيق التوازن، والتناسق، والتكامل، بين هذه المستويات، يتكون الهيكل الإداري التنظيمي للتخطيط في المملكة من ثلاث مستويات هي الوطني، والإقليمي، والمحلي.

كما تحددت أدوار ومهام ومسئوليات أجهزة التخطيط في كل مستوى بعملية التخطيط والتنفيذ، الذي أعاد تشكيل نظام التخطيط العام وربط بين أجهزته في تدرج إداري من المستوى العام الوطني، إلى المستوى المتوسط للمناطق ثم المستوى المحلي للمحافظات والمدن.

ويتطلب تحدد النظام والأجهزة الإدارية للمستويات المختلفة، والأدوار التي يقوم بها كل مستوى بهذا الشكل من التدرج وجود إدارات متخصصة بالتخطيط علي جميع المستويات متصلة إداريا، ومكملة لبعضها فنيا من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي. ويتكون المستوى الأول وهو الوطني من مجلس الوزراء والوزارات ويهتم بوضع الخطوط العريضة والسياسات والإستراتيجيات والتوجهات العامة، والأهداف الرئيسية للتخطيط العام. كما يتكون المستوى الثاني وهو الإقليمي من مجالس المناطق وفروع الوزارات، ويهتم هذا المستوى بإعداد الخطط أو الخطة، أو البرامج اللازمة لتنفيذ تلك السياسات، والإستراتيجيات والأهداف، بمعنى آخر يقوم بترجمة السياسات إلى خطط عمل يمكن تنفيذها. ويتكون المستوى الثالث وهو المحلي من المحافظات والمراكز والمدن ويهتم بمتابعة تنفيذ الخطط، والبرامج والمشاريع. ويفترض أن تعمل هذا الأجهزة الثلاثة بشكل متكامل وظيفياً حسب وضع ذلك الجهاز أو الإدارة في الترتيب الإداري والتنظيمي المختصة بالتخطيط وحجمها ونشاطها. ويمكن تصوير النظام العام للتخطيط بالمملكة أجهزته ومستوياته بالشكل رقم (٨). كما يضيف النظام الجديد للتخطيط بالمملكة بتشكيلة المقترح عدة مزايا لعملية التخطيط منها :

١ - اللامركزية

مشاركة أجهزة المستويات الثلاثة في عملية التخطيط في شكل التكوين الإداري التنظيمي الجديد توجه نظام التخطيط إلى اللامركزية في اتخاذ القرار (السيد، ١٤٠١، ١٩٨١م). كما تعطي اللامركزية التدرج بالمسئوليات حسب المستويات دقة وتركيزاً وفعالية أكبر من التخطيط الشامل، حيث أن المنظور الإداري والتنظيمي ((يرى أن اللامركزية وسيلة لتحقيق الكفاءة التنظيمية

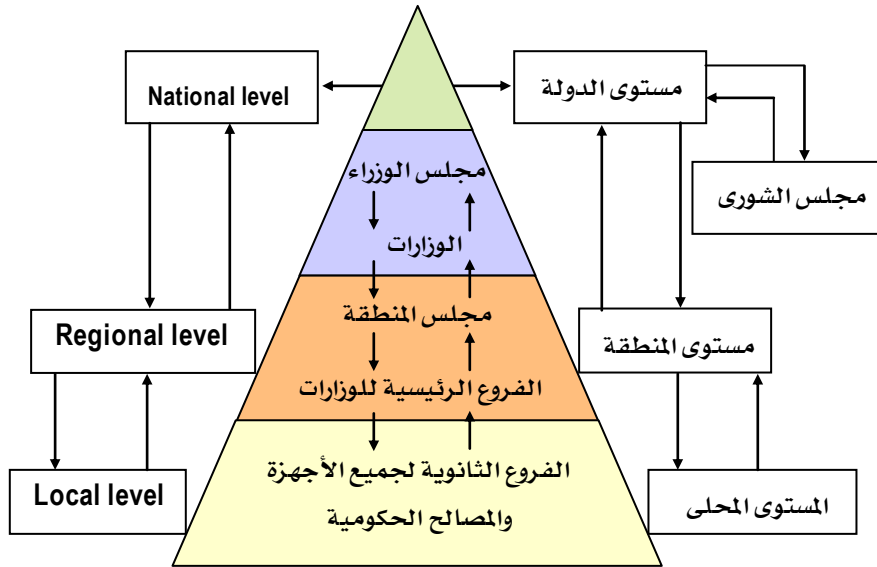
التطور الإداري والتنظيمي لأجهزة التخطيط في المملكة العربية السعودية ٢٧٣

ويشجع على الأخذ بها لقيمتها الوظيفية من زيادة فاعلية وكفاءة تقديم الخدمات والسرعة في اتخاذ القرار ((المطيري وآخرون، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، روندنيلي وآخرون ١٩٨٣).

٢- تفعيل دور المناطق وأهمية أجهزتها

ومن خصائص الترتيب الإداري توضح مكانة المنطقة إدارياً داخلياً وخارجياً. كما يوضح مكانة المنطقة كمركز للجذب، أيضاً كمركز لاتخاذ القرارات واستصدار التراخيص والصلاحيات لكثير من الأعمال، والاتصالات الرأسية والأفقية، وكذلك مركز وضع الخطط العامة الشاملة والإقليمية أي المناطق. وتعتبر مشاركة الأجهزة الإقليمية والمحلية في عملية التنمية الإقليمية والمحلية مهمة جداً

التصور العام لنظام التخطيط بالمملكة أجهزته ومستوياته



الشكل رقم (٨)

على اعتبار أن الأقاليم أو المناطق هي الوحدة اللامركزية التي تشرف على تنمية الإقليم أو المنطقة بأجزائها الداخلية (السيد، ١٤٠١هـ/١٩٨١م). ويؤكد

نظام المناطق بعد الدور المحلي الذي ((يعتبر أساس التنظيم المحلي في المملكة لأنه ينبثق من أعلى مستوى تشريعي وتنظيمي في الدولة والذي يمنح الشخصية المعنوية لثلاث مستويات هي مستوى المنطقة، ومستوى المحافظة ومستوى المركز (الرشود، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م ٩١-٩٢). كما أنه يخفف العبء عن كاهل الجهاز المركزي مما "يجعل حمل المسؤولية الخدمية موزعة على مستوى الأمانة، والمحافظات والمراكز مما يعطي دفعة قوية لتوزيع المهام على الوحدات (الرشود، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ١٠٣).

ويرى المطيري وآخرون أن ((الاتجاه نحو اللامركزية الإقليمية والإدارية يتطلب الأخذ في الاعتبار الاتساع الهائل للرقعة الجغرافية التي ينبغي أن تشملها الخدمات، علاوة على أن بلديات المناطق بحكم معاشتها واتصالها المباشر بالمنطقة ستكون أقدر على فهم الاحتياجات المحلية وتقديم الخدمات البلدية وتخفيف العبء عن الحكومة المركزية. كما أن بلديات المناطق تعتبر الوضع التنظيمي المحلي الأكثر ملائمة لمواجهة متطلبات التنمية المحلية خاصة وأن مدن المملكة قد شهدت نمواً سريعاً خلال فترات خطط التنمية المتوالية (((المطيري وآخرون ١٤١٠هـ، ١٧٩).

كما أن تفعيل دور المناطق في عملية التخطيط يتطلب التأكيد على إمكانات هذا الجهاز الإداري والفنية يجب أن تكون على نفس المستوى الذي يليق به. ولهذا يؤكد كل من Alden & Morgan على أن الإقليم أو المنطقة هي جزء من كل الدولة مما يجعله تابعاً إدارياً لسلطة تشريعية عليا تتخذ القرارات العامة والخاصة. كما أن التخطيط الإقليمي هو أكبر وأوسع نطاقاً من العمراني أو المدن ويتعامل مع شريحة متوسطة من الإدارة الحكومية التي تكون في الغالب متمكنة جيداً من أعمالها ومهامها، وتقوم بدور مهم جداً مما يجعلها مرجعاً تنظيمياً وإدارياً مهماً. ويسعى التخطيط الإقليمي للعمل مع ومن خلال تلك الإدارات الحضرية. كما يجب الانتباه إلى أن بيئة الإدارة المباشرة للتخطيط الإقليمي قد تكون إلى حد ما عقيمة، والقليل من الإدارات تكون نفسها على مستوى المنطقة أو الإقليم. هذا يحد أو يقلل من قنوات الاتصال التخطيطي

الإقليمي، مع الإقليم مما يؤثر على وصول المعلومات الواردة. هذا يعني ضعف الحساسية للتطور البطيء ويبيّث مشاكل المنطقة مع قلة التركيز على المشكلة أو المشروع، مما يؤدي إلى تردي عملية الردود (Feed Back) على آثار الخطة ويجعل التخطيط الإقليمي صوري وجامد بدلاً من أن يكون فعالاً نشطاً (Alden & Morgan, 1974, 200-201).

١. التركيز على أهمية الاتصال والتنسيق والمتابعة ، إضافة إلى أن توضيح المهام والأدوار المختلفة لكل جهة في مثل هذا الإطار الإداري المتعدد المستويات يضيف أمرين مهمين جداً لعملية التخطيط، وهما التعاون والتنسيق الأفقي، والرأسي، والتكامل ليصبح عمل كل جهة من هذه الجهات مكمل للآخر في عمل وإنجاز الخطط وضمان عدم التكرار والإعادة والازدواجية. ولذلك تعدد الجهات التي لها علاقة بعملية التخطيط بدون وضع خطوط واضحة لمهمة كل منها يعرقل ويزيد من صعوبة العملية، وتأخر تنفيذها، وإرباك سير الخطط والبرامج، والالتزام بما جاء بها لأسباب قد تكون بسيطة جداً ويمكن التغلب عليها بتحديد مهام كل منها. "تعدد المستويات قد يعني الازدواجية التي تؤدي إلى عدم التناسق والتكامل المطلوب حيث أن الممارسة الفعلية دلت على وجود قدر من الازدواج مما يستدعي إعادة النظر في صياغة وتحديد الاختصاصات حتى يتحقق الافتراض الأساسي الذي قامت عليه الدراسة وهو توزيع الأدوار والمسئوليات فإن دور الوزارة سيتحول من دور الإدارة التفصيلية إلى دور وضع الاستراتيجيات الشاملة والتنسيق" (المطيري وآخرون، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ١٦٩). وهذا النوع من تقسيمات الوحدات تأخذ في الاعتبار نوع العلاقة المحلية والسلطة المركزية من جهة وبين الوحدات المحلية فيما بينها (أفقية ورأسية) (السيد، ١٤٠١هـ/١٩٨١، ٨٤).

كما أن تعدد مستويات الجهات ذات العلاقة بالتخطيط لا يعني إمكانية العمل باستقلالية وبعزلة تامة عن الأجهزة الأخرى، وإنما يتطلب العمل التخطيطي الاتصال الدائم والمباشر والتعاون المباشر والوثيق بين كل من هذه المستويات رأسياً، وفيما بينه أفقياً. هذا الاتصال والتعاون يضيف بعد جديد

لإنجاح عملية التخطيط من خلال إيضاح المفهوم العام للخطة، وأهدافها، وطريقة تنفيذها، والالتزام بما جاء بها. وعادة ما يكون الاتصال حسب دائرة نشاط كل من هذه الأجهزة، وطرق تحسين الخطة وبلورتها بالتناسب مع الاحتياجات العامة، ووسائل تنفيذها، وفعاليتها في المجتمع. وبدون التعاون مع الأجهزة الأخرى وبدون الاتصال المباشر يكون هناك نوع من الفراغ الإتصالي لمعرفة سير الخطط، وفعاليتها، وطرق تحسين الأداء.

وحسب ما ذكر سابقاً فهناك نوعان من الاتصال والتعاون هما الرأسي والأفقي وكلاهما ضروري مهم جداً لعملية التخطيط والجهاز الإداري التابع لها. ويهتم الرأسي منها بالاتصال والتعاون المباشر بين إدارات الجهاز نفسه في المستويات المختلفة أو المستوى الأعلى والذي يليه. ويختلف الاتصال الأفقي عن الرأسي حيث يهتم بالاتصال والتعاون بين الأجهزة المتناظرة لكل مستوى من الأجهزة أو الإدارات المختلفة في نفس المستوى والمتعلقة بالتخطيط. فعادة السياسات والإستراتيجيات العامة للتخطيط ما تكون ذات عدة توجهات ولا تختص بنوع أو مجال معين من مجالات التخطيط أو التنمية كما هو الحال في خطط التنمية العامة للدول الاجتماعي، والاقتصادي، والعمراني في آن واحد ولكل منها جهازه الخاص بتنفيذه (الوزارة المتخصصة بذلك العمل)، لكن يتطلب تنفيذ هذه التوجهات إلى العمل المشترك والتكامل لتنفيذ تلك التوجهات إلى خطط عمل يمكن تنفيذها. لذا تتأتى ضرورة الاتصال الأفقي بين كل من الجهات المعنية بتنفيذ السياسات العامة، ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها. فمثلاً الاهتمام بالصحة العامة أو التعليم يتطلب توفير الخدمات اللازمة في مناطق التوسع العمراني الجديدة لتقديم الخدمات لسكان تلك المناطق. اختيار الموقع المناسب، وتحديد حجمه هو من أهم وظائف وزارة الشؤون البلدية والقروية. كما أن دراسة الاحتياجات المستقبلية لمثل هذه الخدمات على مستوى المملكة هو من وظائف عدة جهات منها وزارة التخطيط، ووزارة المالية، هذا الأمر يستوجب العمل من عدة جهات ذات علاقة واضحة واتخاذ القرارات الضرورية لتوفير مثل هذه الخدمات، التي يفترض فيها التكامل.

الخلاصة :

أوضحت الدراسة التطور الإداري لجهاز التخطيط ممثلاً بوزارتي التخطيط، والشئون البلدية والقروية ونظامه للثلاثة عقود الماضية، وهو تطور ملموس عملياً بما قامت وتقوم به هذه الجهات وما تقدمه من خدمات. وأكدت الدراسة على متانة العلاقة بين أجهزة التخطيط ونظامه. استقرأ البحث تصوراً عملياً لجهاز ونظام التخطيط بالمملكة بناءً على التوجيهات السامية بأنظمة مجلس الوزراء، والشورى، والمناطق والتي تؤكد الدور الهام والفاعل للمناطق في عملية التخطيط واتخاذ القرار. وهذا الدور هو انعكاس للتطور الإداري الذي تشهده المملكة العربية السعودية في ظل قيادتها الرشيدة، والهادفة إلى تطوير البلاد اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً. كما أن الأنظمة تشير إلى التوجه نحو اللامركزية في عملية التخطيط التي تتطلب مشاركة مجالس المناطق مشاركة فعالة .

وتتطلب اللامركزية في عملية التخطيط أهمية بالغة للترابط والتسلسل الوظيفي بين أجهزة التخطيط الأفقي والرأسي على المستويات الثلاثة، والذي يؤدي بدوره إلى التكامل في وظائف عملية التخطيط وعدم التكرار أو الازدواجية في أداء الوظائف المختلفة. وهذا يتطلب :

أولاً: تحديد المهام والأدوار التخطيطية لكل جهاز بمستوياته المختلفة الوطنية والإقليمية، والمحلية، والمهام التي تقوم بها كل جهة من هذه الجهات وتحديد مسؤولياتها وصلحياتها، هذا التوضيح مهم جداً ليتم التناسق، والتكامل المطلوب في عملية التخطيط وعدم الازدواجية.

وثانياً: وجود إدارات متمكنة إدارياً ومتخصصة فنياً لعملية التخطيط على المستوى الوطني، والإقليمي (المناطق)، والمحلي للمدن لتقوم بالأدوار التخطيطية وخلال المراحل المختلفة منها. وعليه فإن الدراسة تقترح ضرورة دراسة أجهزة التخطيط على المستوى الإقليمي، والمحلي دراسة تفصيلية تشمل الجهاز الإداري والفني وتعزيزها بالاحتياجات اللازمة، لتقوم بالأدوار المتوقعة منها لوزارة الشؤون البلدية والقروية، وفتح فروع جديدة بالمناطق التي لا توجد بها فروع لوزارة التخطيط، ولكافة الوزارات والأجهزة الأخرى.

ثالثاً: التأكيد على التنسيق الأفقي والرأسي بين الأجهزة المختلفة. ويفترض في هذه الإدارات أن تكون مهياًة إدارياً للقيام بمهامها على المستوى الذي تنتمي إليه، وفنياً لتؤدي وظائفها التخطيطية المتوقعة منها.

المراجع

- ٣ - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربي (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م) أجهزة التخطيط بدول مجلس التعاون. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٤ - المالك، صالح عبد الله (١٤٠١هـ) وزارة الشؤون البلدية والقروية بين المركزية واللامركزية. ندوة الإدارة المحلية بالمملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة - الرياض، شعبان ١٤٠١هـ، ص ١٣٥ - ١٥٣.
- ٥ - المطيري، زروق، محمد (١٤١٠هـ) الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية بحث ميداني في واقع المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية. معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
- ٦ - الرشود، عبد المحسن محمد (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م) الإدارة الحلية بالمملكة العربية السعودية خلال مائة عام (١٣١٩هـ - ١٤١٩هـ) مع التركيز على نظام المناطق. دار الشبل للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٧ - السلوم، يوسف بن ابراهيم (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م) نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية. مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٨ - نظام أمانة العاصمة والبلديات الصادر بالمرسوم الملكي الصادر بالأمر السامي رقم ٨٧٢٣ في ١٣٥٧/٧/٢٠هـ والملغي بنظام البلديات الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٠ في ١٣٩٧/٢/٦هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم م/٥ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ.
- ٩ - نظام البلديات والقرى الصادر بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ١٣٠ في ١٣٩٧/٢/٦هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم م/١٥ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ عمم من قبل الوزارة برقم ٥/٨٨ في ١٣٩٧/٣/١هـ(و).
- ١٠ - وزارة التخطيط (١٣٩٠هـ) خطة التنمية الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ١١ - وزارة التخطيط (١٣٩٥هـ) خطة التنمية الثانية الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ١٢ - وزارة التخطيط (١٤٠٠هـ) خطة التنمية الثالثة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ١٣ - وزارة التخطيط (١٤٠٥هـ) خطة التنمية الرابعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ١٤ - وزارة التخطيط (١٤١٠هـ) خطة التنمية الخامسة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ١٥ - وزارة التخطيط (١٤١٥هـ) خطة التنمية السادسة الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ١٦ - وزارة التخطيط (١٤٢٠هـ) خطة التنمية السادسة الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ١٧ - وزارة التخطيط (بدون) الجهاز التخطيطي في المملكة العربية السعودية. الرياض المملكة العربية السعودية.

ENGLISH REFERENCES

- Al-Farsy, Fouad (1978) Saudi Arabia: A case in Development. Stacey International, London.
- Alden & Morgan, (1974) Regional Planning A Comprehensive View. Leonard Hill Books, Pitman Press, Britain, Bath. 200-201
- Al-Sabban, Aidros Abdullah Srour (1990) Saudi Arabian Municipalities: History, Organization and Structure, in (ed.) Ahmed Hassan Dahlan, "Politics, Administration & Development In Saudi Arabia". Dar Al-Shorouq, Jeddah Saudi Arabia.

